



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٠١٢/الاتحادية/٨٣

كونفاري عراق
داد كاي بالايني نيتنيهادي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٤/١٢/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السادس وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد يابان ومحمد صائب التقىبي وعبد صالح التميمي ومخائيل شمشون قيس كوركيس وحسين أبو الثمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز / طالب الطعن الدستوري / عبد الملك عبد الرزاق حمدي _ وكيله المعاصي عمار الشاوي المميز عليه/ المطلوب الطعن ضده /قرار قاضي محكمة بداعية المدينة .

الادعاء:

طعن وكيل المدعي/المميز / طالب الطعن الدستوري / بعدم دستورية المادة (٧/حدى عشر/) من قانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ مدعياً مخالفتها لإحكام المادة (٢٢) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وذلك إنشاء النظر في الدعوى البدائية المرقمة (٥١٠/ب/٢٠١١) من قبل محكمة بداعية المدينة في البصرة وبناءً على تكليف المحكمة أقام وكيل المدعي/المميز / دعوى بدفعه مغلوظة إلى المحكمة الاتحادية العليا بواسطة محكمة بداعية المدينة وبتاريخ (٢٠١٢/٩/٢٥) قررت المحكمة رفض دعوى الطعن بعدم دستورية المادة المذكورة وعدم قناعة وكيل المدعي بالقرار طعن به تمييزاً إمام هذه المحكمة بموجب لاحته التمييزية المدفوع عنها رسم التمييز في (٢٠١٢/٩/٣٠) وقررت المحكمة جعل الدعوى البدائية المنظورة مستحلاً لحين نتيجة حسم الطعن التميزي المقدم إلى المحكمة الاتحادية العليا .

القرار:

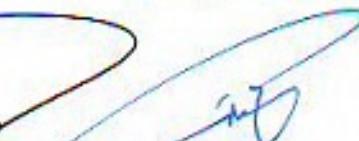
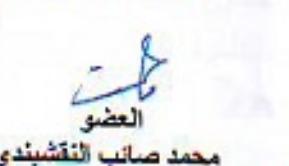
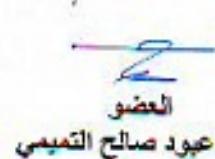
لدى التحقيق والعداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التميزي مقدم ضمن المادة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون ذلك لأن البند ((حدى عشر /أ / من المادة ٧)) من قانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ المطعون بعدم دستوريتها والتي نصت على ((إذا استملك العقار خلافاً للإجراءات القانونية فاللجنة القضائية إتباع إحدى الحالتين الآتيتين : ١ - إذا كانت الجهة المستملكة بحاجة إلى العقار فيغوض المالك الأصلي الفرق بين القيمة الحقيقة للعقار عند الاستملك وبدل الاستملك على أن يقوم الفرق بالذهب عند



كو٧ ماري عيراق

داد كاي بالاى نوتتيحادي

الاستملك وبقيمه بتاريخ الكشف الآخر ٢ - إذا لم تكن الجهة المستملكة بحاجة إلى العقار فيعاد للملك الأصلي ويلزم بإعادة بدل الاستملك مقوماً بالذهب عن الاستملك وبقيمه بتاريخ الكشف الأخير بـ تبين الجهة المستلمة حاجتها للعقار خلال مدة (٦٠) يوماً وبخلافه تطبق أحكام البند (٢) من الفقرة (أ) من البند أعلاه)) . يتضمن تدقيق النص المتقدم من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ بأنه رسم لجنة قضائية كيفية الحكم بالتعويض والطريقة الواجب اتباعها لفرض الوصول إلى التعويض ولم يحرم المستملكة منه من التعويض لذا فإن نص البند (حادي عشر / أ من المادة ٧) من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ قانون هيئة دعاوى الملكية جاء متفقاً مع أحكام المادة (٢٣) من دستور جمهورية العراق نعم ٤٠٠٥ وليس متعارضاً لها ويكون القرار المميز إذ قضى برفض الدفع المثار بعدم دستورية النص المتقدم قد جاء صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التميزية مع تحويل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٤/١٢/٢٠١٢ .

 الرئيس محدث محمود	 عضو فاروق محمد السامي	 عضو جهدر ناصر حسين
 عضو أكرم طه محمد	 عضو أكرم احمد بابان	 عضو محمد صابر النقيشبي
 عضو عبد صالح التميمي	 عضو ميخائيل شمعون قن كوركيس	 عضو حسين أبو التمن